التهريب وتأثيره على الأمن الوطني

عامر مصباح

أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 3

ملخص:

تتعلق هذه الدراسة بمناقشة العلاقة الوثيقة بين الخاصيات الجوهرية لمصادر التهديد الأمني (التهريب كحالة) والاستراتيجية المصممة لاحتواء المخاطر الأمنية المتعددة الخواص المتفاعلة عبر الحدود الوطنية والإقليمية. إذ أظهرت البيانات الإمبريقية المجمعة بواسطة خلايا المعلومات في الأج هزة الأمنية أو الدراسات الميدانية للباحثين، أن التهديدات الأمنية غير التقليدية تتفاعل وفق مصفوفة معقدة من الآليات والديناميكيات عبر محلي وتتدفق تدريجيا وبسرعة عبر إقليمي؛ لتشمل المجال الجغرافي لعدد من الدول، مدفوعة بواسطة عوامل الجذب الإقليمي لانتعاشها وتغذيتها، ومسهّلة بواسطة أدوات الاتصال المعقدة والنقل المتطورة وسريعة الحركة. إذ قربت هذه الأدوات مجموعات متعددة الجنسيات من بعضها البعض، وسهلت عملية تفاعلها حول بؤر مصادر التهديد مثل ظاهرة التهريب. انعكست مثل هذه الخاصيات البنائية والتفاعلية في مضمون استراتيجيات الاحتواء الأمني للتهديدات، التي يجب توضع قيد التنفيذ من قبل فرق أمنية متخصصة ومدربة بشكل جيد على التدخل السريع والتأقلم المرن مع ظروف البيئة الاستراتيجية التي تعمل فيها، وتتجاوب بسرعة مع التحديات الأمنية المطروحة هي الأخرى من قبل فواعل على درجة عالية من التخطيط والتوقع والانفلات والتظليل والتخفي.

سوف نناقش كل هذه المضامين المفاهيمية الأمنية من خلال العناصر التالية:

1- الأسباب الجيوسياسية لظاهرة التهريب.

2- العنقودية الأمنية للتهريب.

3- عمليات تحليل الأنشطة غير الشرعية.

4- مبادرة الأمن الإقليمي.

الكلمات الدالة:التهريب. الأمن القومي. التهديدات. الأنشطة غير القانونية.

Résumé:

Cette étude traite du lien étroit entre les caractéristiques essentielles des sources de menaces de sécurité (contrebande étude de cas) et la stratégie mise en place pour cerner ces dangers pouvant se manifestant sous divers aspects et qui interagissent entre eux, en permanence, à travers les frontières nationales et régionales. Les données empiriques recueillies par des chercheurs ou les cellules d'informations actives dans les services de sécurité ont montré que les nouvelles menaces de sécurité forment une structure compliqué constituée de dynamiques et mécanismes au niveau local et qui se propagent progressivement et rapidement au niveau régional pour englober les territoires géographiques de plusieurs Etats. Ces menaces découlent de facteurs attractifs régionaux qui les ont alimentées et animées. En fait, les moyens de transport et de communication, divers et compliqués en ont facilité la tâche ; ils rapprochent des groupes multinationaux et facilitent l'interaction entre eux autour les sources de menace telle que la contrebande. Ces spécificités constructives et interactionnelles ont impacté les stratégies pour cerner les menaces sécuritaires lesquelles devraient sont du ressort des services de sécurité spécialisés et bien entrainés pour intervenir efficacement en s'adaptant à l'environnement . Les groupes, sources de menaces, recourent en réponse aux actions des services de sécutité à d'autres alternatives de haut niveau en matières de planification, prévention, duperie et du déguisement.

Mots clefs: La contrebande. sécurité nationale. menaces. activités illégales.

Summary: Smuggling and its impact on national security.

UmeurMesbah

This study treats close link between essential features of security threat sources (smuggling as case study) and strategy shaped to contain such multi-aspects security dangers; which interact continually across national and regional borders. Empirical data has collected by researchers or intelligences highlights that new security threats interacts through complicate matrix of dynamics and

mechanisms at local level, and then gradually and rapidly flows across regional scale; to encompass geographical territories of several states, driven by regional attractive factors which fueled and feed such threats; also has facilitated by communications and transportations developments.

We will discuss these conceptions security contents through:

1- Geopolitical causes of smuggling phenomenon.

2- Security cluster of smuggling.

3- Analysis process of illegal activities.

4- Regional security initiative.

Key words: Smuggling. national security. threat. illegal activities.

مقدمة:

الأسباب الجيوسياسية لظاهرة التهريب

التخومية

يرجع مفهوم "التخومية Adjacency" إلى نظرية مركب الأمن الإقليمي لباري بوزان وأوول ويفر[1] التي طرحت كفكرة للتعبير عن الديناميكيات الأمنية التي تعبر الحدود الجغرافية للدول بسبب التجاور الجغرافي بين دولتين أو أكثر، على افتراض أنه لا توجد دولة في العالم بإمكانها توفير غطاء أمني لكامل حدودها مهما بلغت قوتها العسكرية والتكنولوجية إلا عندما تشترك مع الآخرين. عدم قدرة الدولة على فرض التحكم الأمني وإسقاط السيطرة الاستراتيجية على جميع خطوط التماس مع الأطراف الأخرى أو عبر المياه المفتوحة، يقوي تماسك مفهوم "التخومية" كوحدة لتحليل الشؤون الأمنية والتي منها التهريب وباقي الأنشطة غير الشرعية التي تتم عبر الحدود. وطالما أن للدولة شركاء في الحدود الترابية خاصة فيما يتعلق باختراق الظواهر الطبيعية ومعطيات الجغرافيا والمناخ للحدود الوطنية مثل امتداد الضباب الكثيف لمسافات طويلة على الارتفاعات الحدودية أو وجود تواصل في السلسلة الجبلية أو الغابات أو الصحراء المفتوحة التي عادة تعتبر امتيازات لتعزيز

[1]Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, Sào Paulo: Cambridge University Press, 2003), pp. 21-22.

الأنشطة غير الشرعية واستغلالها من قبل فواعل التهديد الأمني، فهذا يعني أنه كما هو اللاأمن قادم من عند الآخر كذلك يمكن أن نشارك في صناعته. فهي حالة الاعتماد المتبادل للأمن وعدم الأمن كما يعبر عنها بعض المنظرين.[1]

تعكس صياغة وحدة "التخومية" في تحليل القضايا الأمنية المتحركة عبر الحدود، العمليات الأمنية القابلة للانتقال أو التدفق من منطقة لأخرى بسهولة مثل التهريب وتجارة الأسلحة والإرهاب والنزاعات الأهلية؛ على افتراض أن التقارب الجغرافي يعني في جوهره الاستراتيجي التقارب في التأثير المتبادل لمفهوم الأمننة التي تتضمن المكونات العسكرية والسياسية والسوسيولوجية والبيئية؛ فهي أجندة موسعة أو تعكس مفهوم الأمن في صيغته الجديدة.[2] فالأمن أو عدم الأمن هو مرتبط بالتقارب الجغرافي من جهة أن هذا الأخير ينتج الأنماط الأمنية المختلفة، كما أن وجود مجموعة من الأطراف متقاربة جغرافيا يشكل مفهوم المنطقة التي بدورها تكّون مركب الأمن الإقليمي، الذي يتميز بوجود علاقات أمنية أكثر كثافة من تلك العلاقات بين الدول المتباعدة جغرافيا. وبسبب التباينات الجغرافية والثقافية والسياسية، تتعدد المناطق، لكن خاصيات المشاكل الأمنية المتعلقة بالجريمة المنظمة والتهريب لا تتغير كثيرا وإنما الذي يتغير هو حجم الكثافة ومستوى التمدد وذلك بسبب العلاقة المباشرة بالظروف البيئية وتأثير معطيات الجغرافيا على ذلك.

إذ بسبب التجاور الجغرافي تنتقل الأنشطة غير الشرعية والأشكال المختلفة لمصادر التهديد من إقليم لآخر وتخترق الحدود بسهولة، خاصة عندما تشكل الجغرافيا حماية طبيعية لهذه الأنشطة وتسهل عمل الفواعل الطفيلية وأعمال الجريمة. على عكس لو كانت حدود الدولة محمية بواسطة مياه طويلة وعميقة، يكون أمام أشكال الجريمة مسافة طويلة وصعبة حتى تنتقل من نقطة لأخرى. كما أن بسبب التجاور الجغرافي تصدّر الدول المشاكل الأمنية نحو بيئات بعضها البعض المحلية خاصة عندما تكون المناطق الواقعة على الحدود متخلفة وتعاني من ندرة كبيرة في الموارد والخدمات وتخلّف أشكال التنمية؛ كما هو الوضع القائم حول معظم الحدود الجزائرية التي تقريبا

[1] Emanuel Adler and Michael Barnett, « Security Communities inTheoretical Perspective, » in Security Communities (United Kingdom : Cambridge University Press, 1998), p p. 38-41.

[2] Barry Buzan, "The Level of Analysis Problem in International Relations Reconsidered," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), p p. 205-12.

تنعدم فيها تماما شروط الحياة الاجتماعية في الجنوب والأقل من ذلك على الحدود الغربية. كما أن بسبب التجمعات السكانية أيضا على الحدود الغربية الجزائرية وراء الأراضي المغربية التي تعاني ندرة حادة في الموارد، نجد نشاطا متزايدا للتهريب والأشكال الأخرى من الجريمة والأنشطة غير الشرعية.

الاختراق

يترتب عن مفهوم "التخومية" الجغرافية وحدة تحليلية أخرى وضفت من قبل نظرية مركب الأمن الإقليمي المحددة في مصطلح "الاختراق Penetration" والذي يعني بالنسبة لباري بوزان وأوول ويفر "اختراق القوى العظمى مركبات الأمن الإقليمية من أجل دعم حلفائها الإقليميين وحماية مصالحها؛ عبر وضع الترتيبات الأمنية بالمشاركة مع القوى الإقليمية داخل مركب الأمن الإقليمي".[1]لكن بالتمعن في التهديدات غير التقليدية التي تواجه الأمن الوطني على الحدود نجد أن بسبب الخاصيات الجوهرية لهذه التهديدات، لا تبقى حبيسة حدود جغرافية معينة، كما أن غياب الشروط الأمنية الضرورية في المناطق النائية عن المراكز الحضرية الكبرى –على الأطراف الحدودية منها على وجه الخصوص–، يؤدي إلى تنامي الأنشطة غير الشرعية بشكل فطري وكثيف. السبب في ذلك هو سرعة الحركة التي تتمتع بها جماعات التهريب وتمكنها من الدخول بسرعة في نطاق السيادة الترابية للدول الأخرى التي تتغاير فيها القوانين ولا تربطها ببعضها اتفاقيات تعاون أمني مفصلة بسبب الحساسية العالية للسيادة الوطنية.

يتعلق الاختراق هنا في المقام الأول بعبور أشكال التهديد المختلفة وفي مقدمتها التهريب الحدود الإقليمية للدولة، خاصة في المناطق التي تضم دولتين أو أكثر تتباين في نظام الحماية الاجتماعية ودعم نظام الاستهلاك العام، مثل الجزائر التي معظم الدول التي تحيط بها تعاني ضعفا ملحوظا في الحماية الاجتماعية وتوجد فيها أنظمة هشة في دعم الاستهلاك العام، مما جعلها بؤر جذب شديدة لتهريب المواد المختلفة نحوها التي تدر أرباحا متزايدة على جماعات التهريب. ومن ثم، عمل هذا الوضع الإقليمي على تعزيز أنشطة التهريب إلى المستوى الذي جعلها تخترق الحدود الجغرافية في كل الاتجاهات، وبشكل متعاكس. فالأمر هنا يشبه المياه المتدفقة من

[1]Barry Buzan and Ole Waever, Op. Cit, pp. 22-23.

المنابع بشكل حاد نحو منحدرات التجمع بحكم قانون الجاذبية، ففي حالة التهريب والأشكال الأخرى من الجريمة، يتحكم فيها قانون جاذبية سوق الربح بحيث تتدفق المواد المهربة نحو الأسواق التي تتضمن زبائن لديهم قدرة على التسويق ودفع الأثمان المطلوبة وإمكانيات كبيرة على استقبال البضائع وتخزينها.

إذن مصادر تفعيل مفهوم الاختراق في التهريب هي كامنة في البيئات المحلية للمنطقة، بحيث تتضمن بيئة المصدر التي توفر بضائع التهريب المربحة وأخرى تتضمن سوقا مستقبلة، بينما تتفاعل الديناميكيات الأمنية التي تشمل صفا من الفواعل غير الواضحة وأدوات النقل والتخزين وخبرات عالية في التملص من تعقب قوات الأمن والتخفي والتمويه والحركة ليلا والقدرة على التكيف مع ظروف المناخ القاسية وغيرها. خاصة وأن المجال الجغرافي للتهريب عادة يعتبر خاليا من التجمعات العمرانية وعلامات التوجيه بحيث يصعب على قوات الأمن التعامل معها بسهولة؛ كل هذه العوامل تعمل مجتمعة على تعزيز عملية اختراق التهريب للمسافات الجغرافية الطويلة عبر الحدود.

إن مثل هذه الأنشطة غير الشرعية تؤثر أمنيا في اتجاهات متعددة، بحيث أنها تستنزف الاقتصاديات الوطنية للدول التي هي خاضعة للحماية الجزئية أو الكلية وعدم خضوع المنطقة لنظام التجارة الحرة أين تفتح الحدود على بعضها البعض؛ ومن ثم تفقد الخزينة الوطنية مع مرور الأيام موارد كبيرة. في نفس الوقت يؤدي تنامي هذه الأنشطة غير الشرعية إلى تخلف التنمية في المناطق الحدودية جراء الاستنزاف الاقتصادي للموارد والاعتماد المتزايد للسكان المحليين على أنشطة التهريب وتنامي انخراط أعداد كبيرة من الناس في الجريمة بحيث يتحول مصدر الدخل الرئيسي من الأنشطة الشرعية المعززة للتنمية العامة إلى الأنشطة غير الشرعية التي تعمق التخلف والأمية وغيرها. بالإضافة إلى وفرة الموارد لدى جماعات التهريب والعصابات الأخرى التي تستخدمها في رشوة القادة الأمنيين والمسئولين المحليين وتوفير الأدوات الفعالة في إنجاز الأنشطة غير الشرعية. إنها تخلق المناخ المناسب لقيام التحالف بين الجماعات المختلفة كما يعتقد بول فيوتي ومارك كوبي.[1]

[1]Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, International Relations and World Politics: Security, Economy, Identity (New Jersey: Prentice Hall, Upper Saddle River, 1997), p p. 173-77.

العنقودية الأمنية للتهريب

تتنامى التهديدات الأمنية للتهريب بشكل عنقودي cluster ووفق مصفوفة معقدة من التهديدات المترابطة، بحيث تتحول الأنشطة غير الشرعية الأقل خطورة إلى الأشكال المأسوية للجريمة وإنتاج صف من التهديدات التي تتجاوز تدريجيا القطاع الاقتصادي إلى تجارة السلاح وتوفير الممرات الآمنة للجماعات الإرهابية، وإيجاد مصادر تدفق الأسلحة والذخيرة والملاذات الآمنة وحتى مواقع التخزين اللوجستي؛ بالإضافة إلى الانخراط في تجارة المخدرات والهجرة السرية وتجارة البشر. السبب الخلفي وراء العنقودية الأمنية للتهريب هي وجود نقاط تقاطع بين الأنشطة غير الشرعية المختلفة والمحددة في الميل نحو كسب مزيد من المال وتوسيع شبكة النشاط. يمكن أن تأخذ هذه العملية شكل الترابط ما بين الجماعات المتباينة الأنشطة وحول مجالات عمل متعددة، بحيث تتعاون جماعات النقل والاتصال وجماعات مصدر توريد وتوفير البضائع وجماعات الاستقبال والتخزين وجماعات التسويق. لذلك نحن بصدد شبكات عمل منظمة عبر مسافات واسعة وتنسق أعمالها بطريقة ماهرة وتتوفر على مرونة كبيرة في القيادة والتوجيه وتتحكم في أشخاص كثيرين. لكن الجزء الأسوأ في كل ذلك هو الاحتمال العالي حول وقوع تعاون بين جماعات تهريب البضائع وجماعات الجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة والمخدرات مع الجماعات الارهابية والجماعات ذات الميول الانفصالية؛ لأن ذلك سوف يحوّل عملية التهريب من إنتاج الأضرار الاقتصادية إلى إنتاج التهديدات الأمنية القاسية وتعزيز حركات التمرد وعدم الاستقرار الذي تنتقل آثاره من نقطة لأخرى عبر الحدود وعبر الإقليمي.

يمكن أن يأخذ الشكل العنقودي للتهريب مسارين متمايزين لكنهما مرتبطين بعلاقة اعتماد متبادل، يتعلق المسار الأول بالانبثاق المتشابك لأجندة التهريب الذي يبدأ من المواد الاستهلاكية البسيطة ثم يمتد تدريجيا نحو البضائع النفيسة ذات العلاقة بالمصالح الاقتصادية الحيوية مثل تهريب الأنواع البيئية النادرة، المعادن الثمينة، العملة، المواد ذات الاستهلاك المشترك (النفط، الغاز..). ويتعلق المسار الثاني بالتجنيد التسلسلي لمجموعات صغيرة للعمل في أنشطة التهريب التي تنظم في شكل هرمي وخفي من أجل حماية شبكات التهريب الكلية من التفكيك من قبل قوات الأمن، وحتى يصعب تعقبها عبر أجهزة الاستخبارات. يتنامى هذان المسارات في عملية التعنقد بواسطة توسيع أنشطة التهريب وكثافتها ووفرة الموارد التي تدفع العصابات إلى توسيع أفق النشاط؛

والذي يخلق بدوره شكلا آخر من التعنقد الجغرافي والذي يضم بشكل متزايد مناطق أخرى إلى مجال التهريب مع الوفرة المتزايدة في الموارد ووسائل النقل والاتصال وايجاد أسواق جديدة للبضائع. في النهاية يمكن أن يصبح لدينا ثلاثة نماذج من تعنقد نشاط التهريب عبر الحدود وهي: أجندة التهريب، شبكات التهريب، وجغرافيا التهريب.

عادة تلجأ جماعات عصابات التهريب إلى تنميط نشاطها وفق هذه النماذج، من أجل خلق مسافات طويلة بينها وبين الأجهزة الأمنية، كاستراتيجية للحولان دون الوقوع في قبضتها والتملص من شبكاتها في التعقب؛ بالإضافة إلى توفير الحماية لأنشطتها والتقليل من خسائرها التي تحدث بواسطة عمليات الاعتراض من قبل قوات الأمن وأجهزة الجمارك. كما أن السبب الآخر لعنقودية التهريب هو ديناميكية الاختراق الملازمة للأنشطة غير الشرعية بشكل عام، بحيث ما أن ينظم النشاط في نقطة معينة، حتى يأخذ في الانتقال إلى نقاط أخرى عبر سلسلة من الأبعاد الجغرافية غير المحددة بإلتزامات السيادة الوطنية للدول، وإنما هي محكومة بواسطة متطلبات أنشطة الجريمة والأرباح المتوقعة والأسواق المحتملة. وبناء على ذلك، يمكن أن تخترق الجريمة المسافات الجغرافية الطويلة، خاصة تلك الأرض المفتوحة التي لا تتوفر على غطاء أمني كثيف كالمناطق الحدودية والصحراوية الخالية من التجمعات العمرانية والمناطق الحضرية.

في مستوى آخر للتحليل، يمكن أن تساعد البيئات المنهارة أمنيا على جذب الأشكال المختلفة من الجريمة وتهريب البضائع إليها بسبب الأرباح العالية الناتجة عن انهيار حواجز الدخول على الحدود أو عدم وجود رسوم أو مراقبة أمنية شديدة وما إلى ذلك. فعلى سبيل المثال، يتم تهريب السيارات ذات الدفع القوي من الجزائر إلى دول الساحل بسبب أن سوق السيارات هناك غير منظم وغير مراقب من قبل السلطات المحلية، ويتم استعمال السيارات بدون لوحات الترقيم؛ وبذلك أصبح سوق السيارات في هذه الدول مربحا جدا؛ ناهيك عن المواد النادرة الأخرى مثل الوقود بكل أشكاله، الماشية، المواد الغذائية والأسلحة. في نفس الوقت، تقوم نفس الجماعات بالتهريب من هذه الدول السجائر عالية الجودة (المارلبورو مثلا) نحو الجزائر بسبب ندرتها في السوق والأرباح التي تجنى من ورائها. العامل في المناطق الحدودية بين الجزائر وهذه الدول وبعمق مئات الكيلومترات في الاتجاهين هي أراضي مفتوحة، لذلك تتصاعد عملية الاختراق بشكل كثيف وتتنامى في غياب

غطاء أمني متناسب مع المسافات الجغرافية، وبسبب الانهيار الأمني في الدول المجاورة أو الفقر للموارد التي تموّل العمليات الأمنية والمؤسساتية لضبط حركة الدخول والخروج عبر الحدود. يمكن أن يتصاعد الوضع المأسوي للاختراق الأمني الخاص بالأنشطة غير الشرعية عندما يكون عدد من الفواعل تحيط بالدولة تعاني من ضعف الغطاء الأمني أو انهياره، كالوضع الذي يحيط اليوم بالجزائر أصبحت فيه مسافات طويلة من الجهات الثلاث مفتوحة أمام أنشطة التهريب وتدفق الأشكال المختلفة للجريمة. تكمن الصعوبة الأمنية هنا في ضعف التركيز الأمني، الأمر الذي يجعل العمليات الأمنية غير فعالة في الحد من التهريب واحتواء الآثار السلبية لتآكل الغطاء الأمني فيما وراء الحدود.

لا تشمل أجندة الاختراق الأمني فقط أنشطة الجريمة غير الشرعية وإنما يمكن أن تتعنقد هي الأخرى لتشمل أجندة أخرى ذات تهديدات أمنية قاسية على الأمن المجتمعي. يتعلق الأمر باختراق النزاعات الأهلية والاثنية والطائفية للحدود الجغرافية وتتدفق نحو المناطق المجاورة مثل حالة الأكراد في الشرق الأوسط والطوارق في دول ساحل الصحراء بإفريقيا. كما يمكن أن تذكي عملية الاختراق،صراع المذاهب الدينية التي تنتشر عبر عدد من الدول كالسنة والشيعة في الشرق الأوسط؛إذ أن نشوب النزاعات بين هذه الفئات سوف تخترق بسهولة الحدود القومية نحو المناطق الأخرى. ما هو مهم وذو علاقة بقضية التهريب عبر الحدود، أن نشوب مثل هذه النزاعات سوف يتغذى بشكل متزايد من عمليات التهريب سواء تعلق الأمر بإمدادات الغذاء أو الأسلحة أو الوقود لسيارات النقل أو الذخيرة والأغطية والألبسة وكل المواد التي تشكل جزءً من حرب العصابات. ومن ثم تأخذ النزاعات الأهلية هي الأخرى في عنقدت مصادر التهديد بشكل متزايد، بحيث تمتد إلى إذكاء وتحريك الأشكال المختلفة من الجريمة المشار إليها سابقا، وتتوسع تدريجيا لتشمل مناطق متعددة وعلى مسافات متباعدة ومن ثم تظهر العنقدة الجغرافية.

بسبب العنقدة الجغرافية للتهديدات الأمنية العابرة للحدود الإقليمية كالتهريب، تظهر التعقيدات التنظيمية في السيطرة الأمنية على التهديدات العابرة للحدود خاصة غياب النظام الأمني الموحد أو على الأقل التنسيق والترتيبات الأمنية المشتركة التي توفر الغطاء الأمني المناسب في احتواء هذه التهديدات. يندرج ضمن محاولات التنسيق الأمني الإقليمي، المؤتمر الذي عقد في الرباط ما بين

13-و14 /2013/11 الذي جمع دول الساحل الصحراوي بالإضافة إلى الجزائر وليبيا والمغرب، حول "ضبط الحدود في منطقة الساحل" وأنشئت له أمانة دائمة مقرها في طرابلس. الحقيقة أن صعوبة بناء الغطاء الأمني الإقليمي مشتقة من عدة عوامل، والتي منها توزيع الأعباء الأمنية على مختلف الأطراف وتوفير الموارد اللازمة لتمويل عمليات المطاردة والتعقب للعصابات عبر مناطق واسعة؛ بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بحدود السيادة والقوانين الوطنية التي تعيق حركة الوحدات الأمنية في ملاحقة العصابات خارج الحدود. لكن في كل الأحوال، دائما الاستراتيجيات الأمنية الفعالة تشتق من الخاصيات الجوهرية لمصادر التهديد المختلفة، وطالما أن الأنشطة الأمنية غير الشرعية تتميز بخاصية الاختراق الجغرافي للحدود فلابد أن تكون هذه الاستراتيجيات كذلك؛ بحيث يجب على الأطراف الإقليمية أن تتحرك نحو بعضها البعض لتوفير الغطاء الأمني للمناطق التي تقع في مجال التهريب والأنشطة الإجرامية الأخرى.

إذن تشتق أهمية العمليات الأمنية المشتركة من خاصية الأنشطة غير الشرعية المحددة في اختراقها للحدود الجغرافية بسهولة وعدم وقوف القيود السيادية كعائق أمام مرونة حركتها بسبب التجاور الجغرافي والتنظيم عبر إقليمي للاتصال وممارسة هذه الأنشطة من قبل أطراف متعددة الجنسيات وكذا تعددية عملية صناعة القرار. كل هذه الخاصيات للأنشطة غير الشرعية هي مدخلات رئيسية في بناء الاستراتيجيات الأمنيةالتي يبنى عليها الغطاء الأمني الإقليمي المشترك، بالرغم من أنه تطرح في منطقة الساحل والمغرب العربي مشكلة توزيع الأعباء الأمنية وكذا قيود السيادة. لكن يفترض أن تصاعد حدة التهديدات المخترقة للحدود وكثافة الأنشطة غير الشرعية ونوعيتها، كلها عوامل سوف تدفع الحكومات الوطنية في المنطقة نحو بعضها البعض للتنسيق وصناعة الاستراتيجيات الأمنية ذات الامتداد الإقليمي.

عمليات تحليل الأنشطة غير الشرعية

عندما تتصاعد الأنشطة غير الشرعية إلى المستوى الذي تتحول فيه إلى مصدر تهديد جدي للأمن الوطني، يمكن أن تظهر بوضوح مجموعة من العمليات التي تعتمد في التحليل لفهم حجم التأثير وحدوده على الأمن الوطني ومن ورائه الأمن الإقليمي. يمكن أن تحدد هذه العمليات في مجموعة من المصطلحات التالية:

1-الكثافة:

طرح مصطلح الكثافة كوحدة لتحليل موضوعات العلاقات الدولية من قبل كل من دافيد هالد David Held وزملاؤه[1]، والتي تعني تكرار تفاعل ونشاط الظاهرة بشكل يؤدي إلى الانتشار عبر مستويات جغرافية متباينة التي تشمل عددا من الفواعل الدولية المتجاورة. الجريمة بصفة عامة وسلوك خرق القانون ومقاومة المعايير هي ظواهر اجتماعية ملازمة لعالم الاجتماع، لكن عندما تشيع بمستوى معين وتتصاعد إلى مستوى الكثافة، تؤثر على الأمن العام أو تتسبب في إحداث اضطرابات أمنية أو إضعاف الاقتصاد الوطني وندرة الموارد؛ عندئذ تصنف على أنها تهديدات أمنية جدية بحاجة إلى استراتيجية شاملة تنفذ بشكل جماعي. لا يمكن تحديد مستوى خطورتها إلا بواسطة مؤشرات الكثافة التي تعرف بواسطة تكرار الأنشطة غير الشرعية والتي منها التهريب بحيث تضحى سلوكا مشهورا ومتداولا بين الناس، أو تدل عليها الإحصائيات المجمعة بشكل منظم عبر فترات زمنية معينة. فإذا أخذنا مثال عن التهريب عبر الحدود، نجد أن تقارير وزارة الطاقة والمناجم تشير إلى أن عمليات تهريب الوقود بكل أشكاله على الحدود يفوق ما قيمته 2 مليار دولار سنويا، وهو رقم يسبب خسائر كبيرة للاقتصاد الوطني وفي نفس الوقت يشير إلى بروز متغير الكثافة المتفاقمة لظاهرة التهريب.

يؤكد تأثير متغير التهريب على الأمن الوطني من خلال رزمة التشريعات الوطنية والتدابير القانونية الصارمة التي تم سنها من أجل ملاحقة الشبكات المتورطة في ظاهرة التهريب. إذ "يعاقب مشروع القانون المعدل للأمر 05- 06 الصادر في 23 أوت 2005 والمتعلق بمكافحة التهريب، المتاجرة بالوقود أو اقتنائه أو تخزينه أو نقله خارج الاطار التنظيمي." كما "تعاقب المادة 10 من الأمر "تهريب المحروقات أو الوقود أو الحبوب أو الدقيق أو المواد المطحونة المماثلة أو المواد الغذائية أو الماشية أو منتجات البحر أو الكحول أو التبغ أو المواد الصيدلانية أو الأسمدة التجارية أو التحف الفنية أو الممتلكات الأثرية أو المفرقعات أو أي صناعة أخرى بمفهوم المادة 2 من هذا الأمر بالحبس من سنة إلى 5 سنوات وبغرامة تساوي 5 مرات قيمة البضاعة المصادرة"، وتنص نفس المادة أنه "عندما تكتشف البضائع المهربة داخل مخابئ أو تجويفات أو أي أماكن أخرى

[1]David Held, Anthony McGrew, David Goldblatt, Jonathan Perrato, Global Transformation: Politics, Economics and Culture (Cambridge: Polity Press Association with Blackwell Publishing Ltd, 2003), p p. 91-93.

مهيأة خصيصا لغرض التهريب" أن "تكون العقوبة من 2 إلى 10 سنوات وغرامة تساوي 10 مرات قيمة البضاعة المصادرة"".[1] في نهاية المطاف، تعكس كل هذه التشريعات القانونية المتشددة حجم كثافة عمليات التهريب عبر الحدود في الاتجاهين المتعاكسين، والتي عززت في الفترة الأخيرة من الناحية التنفيذية من خلال إعلان وزارة الداخلية عن تخطيطها لتوظيف 35 ألف عون في الجمارك في نوفمبر 2013؛ الأمر الذي يعني أن التهريب بدأ يأخذ الأولوية في اعتباره مصدر التهديد الجدي للأمن الوطني. الأكثر من ذلك، هناك بعض مجالات التهريب التي يعاقب عليها القانون بالسجن المؤبد كدليل على خطورتها وتقويضها للأمن الوطني بفعل ديناميكية الكثافة، إذ "تنص المادة 13 من الأمر أنه "يعاقب بالحبس من 10 إلى 20 سنة وبغرامة تساوي 10 مرات قيمة البضاعة المصادرة على أفعال النهب التي ترتكب مع حمل سلاح ناري". في حين تعاقب المادة 14 على تهريب الأسلحة بالسجن المؤبد".[2] وفقا للتقرير المقدم من قبل وزير الطاقة والمناجم السيد يوسف يوسفي، أن عملية تهريب الوقود قد أخذت مستوى من الكثافة بشكل أصبحت تعيق التنمية في المناطق الحدودية وتعزز الأنشطة الطفيلية غير المنتجة والجريمة، بل تستنزف الاقتصاد الوطني إذ يشير التقرير إلى أن أكثر من 5 مليار لتر من الوقود يهرّب سنويا على الحدود الشرقية والغربية. السؤال لا يطرح فقط حول الآثار الاقتصادية للتهريب على التنمية، وإنما أيضا مصير عوائد التهريب الكبيرة التي تكون بالتأكيد خارج سيطرة الحكومة ومن المحتمل أن تعزز صفا من أنشطة الجريمة الأخرى عبر الحدود.

2-الامتداد

طرح أيضا مصطلح "الامتداد أو التمدد Extension" من قبل دافيد هالد وزملاؤه[3] كوحدة لتحليل قضايا الأمن المتمددة عبر إقليمي وعالمي بحيث لا تبق الظاهرة الأمنية حبيسة حدود نشأتها الجغرافية. من خلال المستوى الإقليمي وما بين مناطقي لنشاط ظاهرة التهريب، تُظهِر المواد المهربة البنية التنظيمية لجماعات التهريب الممتدة عبر إقليمي. أكثر البضائع المهربة التي تعكس انخراط كذا جماعة من كذا دولة في شبكات التهريب والأنشطة المختلفة للأعمال غير

[1]-بهاء الدين م، "2 مليار دولار خسائر صافية سنويا لتهريب الوقود على الحدود،"
http://www1.umn.edu/humanrts/arab/P2orgCRIME.html2013/10/30 /تاريخ الاطلاع

[2]- بهاء الدين م، "2 مليار دولار خسائر صافية سنويا لتهريب الوقود على الحدود،"
http://www1.umn.edu/humanrts/arab/P2orgCRIME.html2013/10/30 /تاريخ الاطلاع

[3]David Held, Anthony McGrew, David Goldblatt, Jonathan Perrato, Op. Cit, p p. 94-96.

الشرعية، هي سجائر المارلبورو عالية الجودة والأسلحة والعاج؛ وكلها بضائع رائجة في أسواق الولايات الحدودية ويتم نقلها إلى ولايات الشمال. مصدر مادة العاج هي الأنشطة غير الشرعية في قتل الفيل الإفريقي، التي تهرب عبر الجزائر إلى أوربا وتدر عائدات مالية كبيرة؛ لكن ما هو مهم أن وصول هذه المواد المهربة يعني امتداد شبكة التهريب عبر مناطقي من القارة الإفريقية نحو أوربا ومناطق أخرى من العالم.

فعلى سبيل المثال، اعترضت"فرقة مكافحة المساس بالتراث الثقافي" التابعة للمصلحة الولائية للشرطة القضائية لأمن ولاية الجزائر، عملية تهريب لكميات كبيرة من مادة العاج الطبيعي نحو أوربا وفقا لتصريح رئيس خلية الإعلام والاتصال بأمن الولاية، تتضمن المواد المهربة أكثر من 35 كلغ من العاج إلى جانب 476 قطعة من التحف الأثرية المصنوعة من مادة العاج المحظورة. ومن خلال التحقيقات الأولية أن الأفراد الذين ضبطوا في نقاط التفتيش ينتمون إلى أصول أسيوية، إذ تم ضبط شخصين بحوزتهما 5 أنياب للفيل يفوق وزن القطعة الواحدة 7 كلغ. بالإضافة إلى ضبط شخص آخر من جنسية إفريقية يقيم بطريقة غير شرعية وبحوزته 476 قطعة من التحف الأثرية تتمثل في مجموعة من تماثيل صغيرة، بالإضافة إلى 3 قطع من أنياب الفيل التي تبين حسب الخبرة التقنية أنها من أصل إفريقي إضافة إلى خواتم وقلادات و200 قطعة مختلفة الأشكال والأحجام.[1]

المضمون الاستراتيجي لهذه الأحداث وغيرها هو أن الفواعل المشاركة في عملية التهريب من جهة، والمكان الذي ضبطت فيه البضاعة يعكسان خاصية الامتداد لظاهرة التهريب عبر مسافات جغرافية تشمل مجموعة من الدول، مما يعني تأثير مفهوم المنطقة في الصياغة الجديدة للأمن.[2] يتضمن هذا المفهوم الاعتماد المتبادل الأمني ضمن دائرة المنطقة وليس الإقليم الوطني، ومن ثم لا يكون تأثير فعلي على البيئة الاستراتيجية ما لم تتم مراجعة لطرق وأساليب التنظيم وإعادة تدريب الوحدات الأمنية للتأقلم مع متطلبات الاعتماد المتبادل الأمني في الدول التي تشملها ظاهرة

[1] زهية. ر، "شبكات التهريب تنقل نشاطها من تجارة الأسلحة إلى تهريب العاج .. و03 مهربين من جنسيات أجنبية في قبضة الأمن"، http://www1.umn.edu/humanrts/arab/P2orgCRIME.html تاريخ الاطلاع 2013/10/30.

[2] Steve Smith, "Reflectivist and Constructivist Approaches to International Theory," In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), p p231-38.

التهريب العابرة للحدود والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة؛ إعادة المراجعة الهيكلية وتعديل العقيدة الاستراتيجية تتطلب هي الأخرى غطاء سياسيا وقانونيا الذي يسمح بامتداد أنشطة الوحدات الأمنية في تعقّب وملاحقة عصابات الجريمة العابرة للحدود بشكل تصبح أكثر كفاءة ومتقدمة في الفعالية على استراتيجيات وطرق عصابات التهريب في العمل.

وفق التقارير المنشورة من قبل الوحدات الأمنية في مكافحة الإرهاب، تظهر بجلاء ديناميكية التمدد عبر إقليمي لظاهرة التهريب والأنشطة غير الشرعية الأخرى؛ التي تبدأ من دول قلب إفريقيا إلى شواطئ البحر المتوسط بسبب جذب الضفة الشمالية للمتوسط الأشكال المختلفة للأنشطة غير الشرعية مثل التهريب، المخدرات والهجرة السرية. إذ تشير التقارير الأمنية أن العصابات النشطة في مجال تهريب التحف الأثرية ومادة العاج نحو أوربا وخاصة إيطاليا، ينتمون إلى جنسيات إفريقية مختلفة. العامل الذي يعزز الامتداد التنظيمي ونشاط الجريمة عبر الحدود هو قيمة البضاعة التي تم حجزها والتي قدّرت بـ 20 مليار سنتيم؛ ويبقى السؤال مطروحا حول حجم البضاعة التي أفلتت من عمليات التعقب والاعتراض.

الحدث الأمني البارز الذي عكس بشكل كبير عملية الامتداد الإقليمي وفي بعض الأحيان ما بين المناطق هو الهجوم غير المسبوق لتنظيم القاعدة على المنشأة النفطية "الحياة" في تقنوتورين بعين أميناس بولاية إيليزي جنوب شرق الجزائر في 2012/01/16، بقيادة المختار بالمختار الذي يقود جماعة تسمي نفسها "الموقعون بالدم"، التي تضم في عضويتها جنسيات إفريقية وعربية وفق تحقيقات أمنية جزائرية. لقد انبثق عن ديناميكية الامتداد عبر إقليمي وعبر تنظيمي شبكة من التحالفات والترابط بين شبكات الجريمة والأعمال غير الشرعية مثل المخدرات، الإرهاب، والتهريب؛ تصاعد هذا الترابط الممتد إلى المستوى الذي شكّل مصادر تهديد جدية للأمن الوطني الجزائري وفق تصريح وزير الداخلية دحو ولد قابلية الذي اعتبر تهريب المخدرات تهديدا للأمن القومي مرتبطا بالتطرف في المنطقة، وقال: لوكالة الأنباء الجزائرية: "نحن نحارب نوعا جديدا من الإرهاب"، مضيفا أن تهريب المخدرات "نشاط إرهابي".[1]

[1] زهية. ر، "شبكات التهريب تنقل نشاطها من تجارة الأسلحة إلى تهريب العاج .. و03 مهربين من جنسيات أجنبية في قبضة الأمن"، http://www1.umn.edu/humanrts/arab/P2orgCRIME.html تاريخ الاطلاع 2013/10/30

هناك مبرر آخر لعمل ديناميكية الامتداد عبر إقليمي وهو البحث عن مصادر للمهاجرين من أجل تهريبهم خارج حدودهم الوطنية نظير إيرادات مالية وفيرة يقدرها البعض بـ 6.75 مليار دولار على عصابات التهريب سنويا.[1] يتغذى امتداد هذا النوع من التهريب من وفرة مصادر متعددة للهجرة العابرة للحدود ووجود جهات الاستقبال الجذابة التي تعتبر الجزائر ودول المغرب العربي الأخرى مجرد بوابات عبور نحو شمال المتوسط. لقد تصاعدت كثافة تهريب المهاجرين عبر المتوسط إلى المستوى الذي يؤشر على وجود خطوط مفتوحة وواضحة تديرها عصابات منظمة بشكل جيد وتدير شبكة كبيرة من المتعاونين عبر عدد من الدول. فقد تحدثت وسائل الإعلام عن وجود قوارب مملوءة بالمهاجرين الأفارقة فوق طاقتها مما أدى بها إلى الغرق في مياه المتوسط بالقرب من الشواطئ الأوربية؛ ومن أمثلة ذلك غرق سفينة تحمل 500 مهاجرا إفريقيا لقوا حتفهم قبالة سواحل جزيرة أجريغنتو الإيطالية في أكتوبر 2013.

تعكس خاصية جريمة تهريب المهاجرين ديناميكية عمل الامتداد عبر جغرافي للجريمة بسبب أنها تتطلب طي مسافات جغرافية طويلة وتنسيقا عبر إقليمي وعبر مناطقي بين عدد كبير من الأفراد من جنسيات مختلفة. عادة يتسع امتداد جريمة تهريب المهاجرين لأكثر من منطقة وليس مجرد نقلهم من دولة لأخرى، في حالة إفريقيا يتم تهريب المهاجرين من دول وسط القارة ومنطقة الساحل إلى القارة الأوربية عبر مياه المتوسط؛ وفي حالة القارة الأمريكية يتم تهريب المهاجرين من أمريكا الجنوبية نحو شمالها؛ وفي كل حالة، تهريب المهاجرين هو مدفوع ومحفز بواسطة العائدات المالية الكبيرة ناهيك عن ضعف البنية التحتية الاقتصادية والأمنية في الدول مصدر المهاجرين أو على الأقل عدم قدرة الاقتصاديات الوطنية للدول على استيعاب حاجات الطلب على وظائف العمل المتزايدة. المشكلة الأكثر تعقيدا من ذلك هي أن تهريب المهاجرين يستدعي تحريك أشكال أخرى من الأنشطة غير الشرعية مثل تزوير وثائق الهوية وإعارة جوازات سفر مسروقة والحصول على جوازات سفر بتأشيرات مزورة أو تأشيراتحقيقية استنادا إلى وثائق داعمة مزوّرة، بالإضافة إلى تجنيد المهاجرين غير الشرعيين في الجريمة والدعارة والأنشطة غير الشرعية الأخرى في دول الاستقبال.

[1] "تهريب المهاجرين - البحثالشاق عن حياة أفضل"، http://www.djazairess.com/elmassar/24787 متوفر على الانترنت 2013/10/30.

ففي القارة الأمريكية –كما ذكر ذلك بول فيوتي ومارك كوبي[1]–، نجد أن التهريب وباقي أنشطة الجريمة تعمل بواسطة ديناميكية الامتداد بحيث لم تبق حبيسة الحدود الجغرافية للدولة محل الإنتاج، وإنما تعبر الحدود لتشمل القارة بشطريها الشمالي والجنوبي؛ على افتراض أن الخاصيات الجوهرية لمثل هذه الأنشطة تقتضي ديناميكية الامتداد، وتتسع دائرته الجغرافية كلما ترافق مع ديناميكية الكثافة. إذ تشير التقديرات إلى أن نسبة عالية من المهاجرين المتسببين في الكثير من الجرائم في الشوارع الأمريكية يقيمون بطريقة غير شرعية بسبب انتهاء صلاحية التأشيرات القانونية أو تم تهريبهم بطريقة غير شرعية عبر الحدود المكسيكية؛ وأن تقريبا 80 بالمائة من منهم يعودون لأصول من أمريكا اللاتينية. في نفس الوقت، تبيّن نفس التقديرات أن 97 بالمائة من المهاجرين السريين عبروا الحدود المكسيكية–الأمريكية بواسطة مساعدة جماعات التهريب وأن فقط 1 بالمائة الذين عبروا عبر البحر؛ مما يؤكد فعالية ديناميكية الامتداد في تحريك ظاهرة التهريب عبر الحدود وأن المياه العازلة هي معابر غير مفضلة للمهربين.

من بين أدوات نقل المهاجرين الحاويات المحمولة على الشاحنات وسيارات النقل رباعية الدفع وفي بعض الأحيان حتى سيرا على الأقدام واستخدام الأنفاق الأرضية كطريقة للتخفي وتظليل الوحدات الأمنية المنتشرة على الحدود. ليس هناك إحصائيات دقيقة ومؤكدة حول عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون الحدود إلى داخل الولايات المتحدة، إلا أنه تشير بعض التقديرات إلى أن حوالي ثلاثة ملايين مهاجر يعبر الحدود الأمريكية بطريقة غير شرعية، تجني عصابات التهريب من ورائهم حوالي 6.6 مليارات دولار سنويا. المضمون الأمني لهذه الأرقام هو توقع تكرار وكثافة عملية تهريب المهاجرين عبر الحدود طالما أنها تدر أرباحا عالية تغطي مصاريف كبيرة للشبكات التي تبنى عبر الحدود في تأمين خطوط التهريب وكذلك توفير الوسائل اللوجستية اللازمة. في كل هذه الديناميكيات الأمنية العابرة للحدود، تتدخل الجغرافيا ومبدأ التخومية في تفعيل ظاهرة تهريب المهاجرين إذ بينت إحصائيات عام 2008 بأن 88 بالمائة من المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين في الولايات المتحدة هم من مواطني المكسيك، ثم تأتي

[1]Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, International Relations and World Politics: Security, Economy, Identity (New Jersey: Prentice Hall, Upper Saddle River, 1997), p p. 176-79.

بعدهم الجنسيات الأخرى مثل مواطني الهندوراس 3 بالمائة وغواتيمالا بمثلها والسلفادور بحوالي 2 بالمائة ثم بقية المهاجرين تقريبا 4 بالمائة؛ إذن فأغلب المهاجرين هم من الدول التي تمتد حدودها الجغرافية مع الولايات المتحدة أو بواسطة دول أخرى، لكن هناك تواصل ترابي تستطيع أن تتحرك فوقه الهجرة غير الشرعية.[1]

الحقيقة الإمبريقية الأخرى المؤكدة لدور الجغرافيا في تفعيل الجريمة هي أن آلاف المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة يعبرون الصحراء الكبرى ويصلون إلى الشواطئ في شمال إفريقيا، لكن الكثير منهم لا يتمكن من عبور مياه المتوسط بسبب انقطاع التواصل الجغرافي بواسطة المياه. خاصة مع انهيار الغطاء الأمني الفعال في ليبيا وتونس أصبحت الطريق مفتوحة نحو شواطئ جنوب المتوسط، إلا أن مياه البحر هي قوة فعالة لاعتراض قوافل المهاجرين المحمولين بواسطة القوارب الصغيرة. ولذلك تشير الإحصائيات إلى أن عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون البحر إلى الشواطئ الأوربية هم أقل بكثير من أولئك الذين يعبرون الحدود البرية بين المكسيك والولايات المتحدة؛ إذ تقدر هذه الإحصائيات أن حوالي 55 ألف مهاجر تعبر البحر، ويموت عدد كبير منهم في البحر، كما أشرنا من قبل أن في قارب واحد هلك أكثر من 500 مهاجر قبالة السواحل الإيطالية عام 2013.

طالما أن جريمة التهريب تتضمن بطبيعتها نشاطا ممتدا جغرافيا عبر منطقة أو ما بين المناطق، فهذا يتطلب تبني استراتيجيات أمنية عبر إقليمية من أجل احتواء آثارها الأمنية والحد أو تقليص نتائجها الاقتصادية على المجتمعات المتضررة أو على الأقل وقاية المناطق الحدودية التي في الغالب تتحول مكوناتها السوسيو–اقتصادية إلى مصادر رئيسية لتعزيز ودعم التهريب وأنشطة الجريمة، تتحدد هذه المصادر في البطالة، انخفاض التعليم، غياب الغطاء الأمني المناسب بالإضافة إلى ضعف قطاع الخدمات العامة. في أحيان أخرى يتعدى التعاون المستوى الإقليمي إلى المستوى الدولي عندما تمتد الجريمة إلى المناطق البعيدة مثل تهريب المهاجرين من شرق إفريقيا وغربها نحو الولايات المتحدة وأوربا الذين يتحولون لاحقا إلى جزء

[1]A Transnational Organized Crime Threat Assessment (2010), http://arabliss.wordpress .com. available in 2013-10-30.

من التنظيم البشري للجريمة في مجتمعات الاستقبال، خاصة بالنسبة للذين يبقون في نطاق مزاولة الأنشطة الاقتصادية السرية.

مبادرة الأمن الإقليمي

كنتيجة لكثافة وامتداد جريمة التهريب وباقي الأنشطة غير الشرعية عبر إقليمي، ظهرت الحاجة الملحة حول بلورة وصياغة الاستراتيجيات الأمنية التي تتجاوب بفعالية مع الجريمة المتحركة عبر إقليمي؛ ومن هذه المبادرات الاجتماع الإفريقي الإقليمي للإنتربول الذي عقد في مدينة وهران غرب الجزائر 2013/10/29 حول تعزيز بناء القدرات الأمنية وتحسين تبادل المعلومات بين الوحدات الأمنية على المستوى الوطني والإقليمي، الذي خلص فيه المجتمعون إلى صياغة مجموعة من التوصيات، والتي منها الموافقة على خطة استراتيجية شاملة خاصة بالقارة الإفريقية تمتد لفترة عامين من 2014 إلى 2016 المتعلقة بتوسيع مجال استخدام منظومة الإنتربول للاتصالات الشرطية I-24/7، ومساعدة رؤساء أجهزة الشرطة الإقليمية وتدريب وحدات أمنية على تقنيات تعقب وكشف الجرائم ومختلف أشكال الأنشطة غير الشرعية العابرة للحدود، بالإضافة إلى تفعيل الاتصالات وعمليات التنسيق وتبادل المعلومات حول عصابات الجريمة المنظمة ومختلف مصادر التهديد عبر إقليمي، من خلال التكامل العملياتي واللوجستي بين مكاتب الإنتربول الإقليمي الأربعة التي مقراتها في أبيدجان، نيروبي، هراري وياوندي. يشتق الدافع الحقيقي لهذا التنظيم الأمني عبر إقليمي أساسا من الخاصيات الجوهرية للتهديدات الأمنية الجديدة المنظمة والمتفاعلة عبر قاري مثل تهريب المهاجرين وتجارة المخدرات والأنشطة الأخرى التي أصبحت تعبر مسافات طويلة تمتد من وسط إفريقيا إلى شواطئ جنوب البحر البيض المتوسط نحو أوربا.

كما تشمل الاستراتيجية الأمنية القارية أيضا مجموعة من الإجراءات العملية التي تستهدف تقليص الآثار الأمنية لأنشطة الجريمة عبر إقليمي والتي منها "تعزيز أمن الحدود [بواسطة] دعم جهود مكافحة الإرهاب في إفريقيا بفضل أدوات الإنتربول وخدماته الميدانية، من خلال الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات وتنفيذ العمليات على الحدود وتعزيز استخدام النشرات.تشجيع المكاتب المركزية الوطنية على تغذية منظومة الإنتربول لإدارة سجلات الأسلحة المحظورة

واقتفاء أثرها بالبيانات عن الأسلحة النارية المعروف أنها مفقودة أو مسروقة أو متّجر بها أو مهربة.تعزيز مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ... من خلال تشجيع المكاتب المركزية الوطنية على تبادل المعلومات عن تجار المخدرات المطلوبين أو المشبوهين لمقارنتها بالبيانات المسجلة في قواعد بيانات الإنتربول بهدف إيجاد الروابط وتسهيل كشف الشبكات الإجرامية وتفكيكها."[1] لقد لخص رئيس المؤتمر الاستراتيجية الأمنية الإقليمية للإنتربول الإفريقي السيد أدامو محمد بقوله: "علينا الآن أن نترجم مناقشاتنا إلى نتائج بناءة لضمان أمن الشعوب في إفريقيا. وينبغي لتحقيق ذلك تعزيز التعاون بين المكاتب المركزية الوطنية وأجهزة إنفاذ القانون المتخصصة من أجل تبادل المعلومات والإسهام بمزيد من الفعالية في تغذية قواعد بيانات الإنتربول. ... لا تزال منظومة الاتصالات I-24/7 اليوم أداة مأمونة بامتياز للربط بين قوات الشرطة على الصعيد الدولي، ويجب أن نشجع وندعم توسيع نطاقها ليشمل أجهزة إنفاذ القانون الأخرى لكي تتمكن هي أيضا من تعزيز إسهامها في مكافحة الجريمة عبر الوطنية'".[2]

تهريب المواد النووية

أبرمت اتفاقية بين الجزائر والاتحاد الأوربي حول مشروع "تساكميد TaskMed" في جويلية 2011 وذلك من أجل بلورة استراتيجية إقليمية وتدريب وتطوير المهارات الفنية للوحدات الأمنية المختصة في مقاومة تهريب المواد النووية عبر الحدود والتجارة في المواد المشعة. لقد عبر عن المضمون العام لهذه الاستراتيجية السيد اللواء عبد الغني هامل المدير العام للأمن الوطني في الكلمة التي ألقاها أمام افتتاح الدورة التكوينية النموذجية حول "الأمن النووي" التي عقدت بتاريخ 11 إلى 15 نوفمبر 2012، وذلك بقوله: "إن مثل هذه الاستراتيجية تستلزم بالضرورة تطبيق إجراءات وقائية ونظام محكم للمراقبة على مستوى الحدود قصد التحكم في حركة هذه المواد الحساسة وحرصا على الحد من أخطار استخدامها لأغراض ضارة. ومثل هذه الاستراتيجية ستفرض علينا كذلك تطوير القدرات فيما يخص الخبرات والدعم الكافي بالتجهيزات المناسبة وتطبيق إجراءات التدخل وتسيير هذه الأخطار." كما استشهد في خطابه بكلام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أمام القمة الثانية حول الأمن النووي التي أطلق فيها مبادرة إنشاء "مركز الامتياز

[1] "المؤتمر الإفريقي الإقليمي،"http://arabliss.wordpress.com متوفر على الإنترنت 2013/10/30.
[2] "المؤتمر الإفريقي الإقليمي،"http://arabliss.wordpress.com متوفر على الإنترنت 2013/10/30.

للتكوين والدعم في مجال الأمن النووي"؛ وفيما قاله: "هذه المبادرة تنبثق من قناعتنا أنه يمكن لأية منظومة أمن نووي أن تكون موثوقة وناجعة ما لم تتزود بالموارد البشرية المؤهلة لتأمين تسيير هذه المنظومة واستمراريتها." (مقتبس من خطاب الرئيس).[1]

خاتمة

من خلال التمعن في طريقة ظهور وتفاعل وانتشار مصادر التهديد غير التقليدية (التهريب كحالة)، والرد الأمني من أجل احتوائها؛ يبدو التبلور التدريجي للنزعة الإقليمية من حيث بؤر التهديد واستراتيجيات الاحتواء؛ على افتراض أن خاصيات مصادر التهديد تنعكس بشكل طردي في مضمون مكونات وآليات وأدوات استراتيجيات الاحتواء. يتحدد العنصر الأساسي الذي يعزز النزعة الأمنية الإقليمية في تراجع قدرة الوحدات السياسية منفردة من أجل التعامل بفعالية مع الأشكال المختلفة للتهديد، تحت تأثير عوامل متباينة من حيث الخواص والبنيات؛ والتي يمكن تشخيصها في تآكل البنيات الأمنية الوطنية كنتيجة لغياب عمليات التحديث والتأقلم المستمر مع متطلبات الاستراتيجية الجديدة، والتباين الملحوظ بين الفواعل الإقليمية في الموارد وتحمل الأعباء المالية التي تتطلبها التدخلات الأمنية؛ بالإضافة إلى كوابح السيادة للحكومات الوطنية. لقد تفاقمت هذه المعطيات الاستراتيجية مع انهيار البيئات المحلية للمجتمعات المحيطة بالجزائر، إلى المستوى الذي حرّك الأنشطة غير الشرعية عبر إقليمي والتي على رأسها التهريب؛ وأخذت تستنفد الموارد الاقتصادية الوطنية؛ وفي نفس الوقت تغذي مصادر تهديد أخرى مثل الجريمة والإرهاب وميول التمرد عبر إقليمي.

[1] عبد الغني هامل، "كلمة افتتاح الدورة التكوينية النموذجية حول الأمن النووي،" المعهد الوطني للشرطة الجنائية، سحاولة (الجزائر) من 11 إلى 15 نوفمبر 2012 .